# الفصل الثاني

# الثقافة والطبيعة الإنسانية

obeikandl.com

obeikandl.com

ارتبطت «فكرة الحرية» في التراث الليبرالي الأمريكي بفكرة «الفردية» كما ارتبطت بها التراث اللبرالي الإنجليزى. وكان الارتباط شديدًا حتى أنه بدا كما لو كان شيئا طبيعيًا. وقد يصاب العديد من الناس بالدهشة إذا ما سمعوا أنه هناك مصدر آخر للحرية غير الطبيعية الفردية. ومع ذلك، نلاحظ أن التراث الأوروبي ككل قد نسبت فيه فكرة الحرية إلى فكرة العقلانية. فيُعد الذين يحكمون العقل في أفعالهم أحرارًا، ومن يخضعون لأهوائهم وغرائزهم وحواسهم عبيدًا. ونجد «هيجل» الذي مجد الدولة قد كتب في الوقت نفسه فلسفة للتاريخ تجعل حركة الأحداث التاريخية تبدأ من الدولة المستبدة التي كانت سائدة في العالم الشرقي، حيث لا يوجد إلا فرد واحد حر ، وتنتهي هذه الحركة للحوادث التاريخية في عصر النهضة في ألمانيا في العالم الغربي، حيث يكون كل الناس أحرارًا. ويوجد أيضا نفس الاختلاف في السياقات التي تعطي للحرية معناها. حيث يدّعي ممثلوا النظام الألماني الشمولي في الوقت الحاضر أن نظامهم يوفر للأفراد قدرًا أكبر من الحرية من ذلك القدر الموجود في الدول الديمقراطية. إذ يفقد الأفراد حريتهم في هذه الدول بسبب «الفوضى» التي تعم حياتهم وعدم النظام. وتنتشر في التراث القاري الأوربي أقوال الذين يحلّون معظم المشكلات الاجتماعية لتحقيق مصالحهم بالتفرقة بين «الحرية» و«السلوك الفوضي»

والتوحيد بين «الحرية» والتصرف وفق القانون أو الحرية والتحكم في التصرفات والأفعال. لذلك تنسب هذه الأقوال أصلا وسلطة للقانون لا صلة لهما بالحرية أي بمعنى استحالة وضع ظروف الحرية وعواملها لقانون الخاص، وبالتالي تشير هذه الأقوال مباشرة ودون معتمد منها إلى الدولة الشمولية.

ليس هناك ما يدعو إلى البعد عن القارة الأوربية لملاحظة أن الحرية لها أهميتها العملية التي تختلف باختلاف السياقات الحضارية التي تظهر فيها. وكان هناك فرق كبير في بداية القرن التاسع عشر في التطبيق العملي بين النظريات الإنجليزية والأمريكية، بالرغم من ربط هذه النظريات بين الحرية والصفات التي تحقق التفرد والفردية بالمعنى المميز والمحدد للكلمة. قد تكون المقارنة مصدرًا للتسلية أكثر منها معلومة علمية مفيدة. فلقد وجد «جيفرسون» أول مؤسس لمذهب الحرية ومؤسسات الحكم الذاتي أن صفات الأفراد التي ترتبط بها هذه المؤسسات والنظم الحرة موجودة في فئة الزراع أو طبقة المزارعين. بل تنبأ في لحظات تشاؤمه أن تطور التصنيع وحركة التجارة يؤدي إلى حالة تجعل أفراد هذه البلد يلتهمون بعضهم البعض كما حدث في أوربا. نلاحظ من جهة أخرى أن ملاك الأراضي في إنجلترا كانوا ألد أعداء الحرية الجديدة التي ارتبطت مظاهرها السياسية والاجتماعية بأنشطة طبقة الصناع وأهدافها.

قد لا تكون المقارنة مهمة في حد ذاتها قدر الأسباب التي أدت إلى وجودها والتي لم يعد من الصعب معرفتها. فقد شكل ملاك الأراضي في بريطانيا العظمي الطبقة الأرستقراطية. وبينما كانت مصالح ملاك الأراضي التي تؤثر على صانعي القوانين في النظام الإقطاعى تتعارض مع تطور حركة التصنيع والتجارة وتعاديها، كانت آثار هذا النظام الإقطاعى في الولايات المتحدة ضعيفة وهشة حتى أن القوانين التي وضعت ضد «حق توريث الابن» الأكبر كانت كافية لمحوها والقضاء عليها. كان من السهل تثقيف الفلاحين في هذا البلد خاصة صغار الملاك المشبعون بحب الانجلو ساكسون للحرية، والماجنا كارتر، والكفاح ضد آل ستيوارت. كان المزارعون الفئة يمثلون المستقلة المعتمدة على نفسها التي لا تستعين بأي فئة أخرى. ولا تستمد قوت حياتها أو أفكارها

من أي فئات أخرى. وتمتلك أرضها وحق إدارتها بنفسها. قد يكون من باب التسلية مرة أخرى وليس من باب العلم أن نجد من الناحية التاريخية أن هذا البلد قد انتقل من بلد زراعي إلى بلد صناعي. وانتقلت حقوق المبادأة والابتكار، والمساهمة الجوهرية في التقدم إلى رجال المال والتجارة وتحولت كل الصفات الليبرالية البريطانية المرتبطة بمبدأ حرية الحركة والعمل والتجارة، «وبحركة التصنيع عن طريق المحاكم الأمريكية والممثلين السياسيين» من طبقة المزارعين إلى طبقة الصناع[1]. تحولت الصفات التي نسبها «جيفرسون» للفردية إلى المنتجين الذين يُعدون بالمعنى البريطاني للكلمة أفرادًا.

أصبح لدينا في ظل وجود مثل هذه الاعتبارات والتي تؤكدها الدراسة الشاملة لمعنى الحرية وفقًا للظروف المختلفة نموذج جيد ومهم لعلاقة الثقافة بكل مشكلة الحرية. وتسير كل الوقائع التي تم التوصل إليها في نفس الاتجاه التي انتهينا إليه في الفصل السابع. وتتلخص هذه النتيجة التي انتهينا إليها في القول بأن فكرة «الثقافة» التي أصبحت فكرة مركزية في الأنثروبولوجيا ولها تطبيقات اجتماعية واسعة، تعطي معنى جديدًا غير المعنى القديم لمشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع. بل ألغت فكرة الثقافة الشروط التي كانت المشكلة تدرك في ضوئها مستقلة عن أثرها على الحلول المقترحة. إذ كانت كل الآراء التي عالجت المشكلة تنطلق من ضرورة وجود فرق أساسي، وتعارض جوهري بين الفرد والمجتمع. ونتج عن ذلك أن انقسم من يدرسون المشكلة من الناحية النظرية إلى فريقين. كانت آراؤهما على طرفي نقيض، ينكر أحدهما ما يؤكده الآخر. يقول أصحاب الرأي الأول: إن الأعراف الاجتماعية والتقاليد والنظم والقواعد قد وضعت لتنهك حرية الأفراد الطبيعية. بينما يقول أصحاب الرأي الثاني إن الأفراد بطبيعتهم يميلون للتمرد حتى أن المشكلة الاجتماعية الوحيدة تتمثل في الوسائل التي تحول الأفراد إلى التآلف مع الحياة الاجتماعية، وتخضعهم لعملية الضبط الاجتماعي. كان المصطلح

(١) Laisser-Faire: سياسة دعه يعمل، وسياسة عدم التدخل، تقوم على مبدأ يقاوم سياسة التدخل الحكومي في الشئون الاقتصادية، إلا بمقدار أن يكون هذا التدخل ضروري لصيانة الأمن وحقوق الملكية الخاصة. (المترجم).

الذي تستخدمه مدرسة للتعبير عن المشكلة ترفضه المدرسة الأخرى. حاول الفريقان تحديد الشروط التي تحدد المشكلة، إلا أن التعريفات التي وضعاها جاءت على طرفي نقيض. اتخذ معظم الأشخاص موقفًا توفيقيا أو وسطا. وتم التعبير عنه بأن المشكلة الرئيسية للقانون والسياسية تتمثل في إيجاد خط فاصل يفصل بين الحرية المشروعة والممارسة السليمة للقانون والسلطة السياسية حتى يمكن أي من السياسة والقانون أن يمارس سلطته في مجاله وصلاحياته. فيتم تطبيق القانون حين تتجاوز الحرية حدودها. وقد حدث ذلك أثناء فترة سيادة المذهب الليبرالي «حرية العمل». إذ يكون هذا التطبيق مشروعًا وقانونيًا إذا ظهرت هناك حاجة للعمل البوليسيّ.

لم يعد معظم الناس يؤمنون بنظرة «هوبز» المتطرفة التي تؤكد على أن الطبيعة الإنسانية معادية للمجتمع بطبيعتها. وحين يُسمح للطبيعة الإنسانية بحرية الفعل يخضع الناس للسلطة بدافع الخوف من النتائج السيئة «لحرب الكل ضد الكل». ومع ذلك تظل الغرائز الطبيعية متمردة وعنيدة حتى أن الضمان الوحيد للتحكم على غرائزها الوحشية تتمثل في ضرورة إخضاعها لسلطة طاغية. بات من المألوف في كتب علم الاجتماع «الحديث» عن وضع القواعد وتحليل الوسائل يُمثل المشكلة الأساسية لكيفية ترويض الأفراد والتحكم في سلوكهم وتحويلهم إلى كائنات اجتماعية. إلا أن الفرق بين ما كتب في هذه الكتب و «هوبز» تمثل في عدم اهتمامها بالضغط السياسي والتقليل من شأنه في الوقت الذي تعترف فيه بوجود ميول عدائية في الطبيعة الإنسانية للقواعد الاجتماعية والضوابط. وتمثلت الصيغة المفصلة للتعبير عن الحرية، بعد نجاح الطبقة الصناعية في إنجلترا في التحرر من قيود النظام الإقطاعي ومحاولة التخلص في القيود التي ظلت قائمة بعد اختفاء هذا النظام، في القول بأن الشخص له مطلق الحرية طالما أن أفعاله لا تؤثر على الآخرين. كذلك لم يتم تقرير هذه القيود التي تحد من حريته وفقًا للنتائج والآثار الواقعية التي تنتج من قيام الفرد بأفعاله وتأثيره على أفعال الآخرين. وإنما تم تقريرها وفقًا لمبدأ قانوني صوري، يتعلق بالحقوق المتساوية لكل إنسان عاقل في أن يدخل علاقة تعاقدية مع الآخرين عند بلوغه سن معينة. وبصرف النظر ما إذا كانت الظروف

الفعلية تقدم فرصًا متساوية للفعل لكلا الطرفين أو تنفيذ العقد الحر في متناول كلا الطرفين.

ليس الهدف على أية حال إعادة دراسة النتائج القديمة لمثل هذه الأمور أو دراسة المسائل المماثلة لها من الناحية الأخلاقية، معرفة الأدوات المهمة التي تمارسها «الأنانية» أو الغيرية باعتبارهما ميلين أساسيين في الطبيعة البشرية. وإنما نهدف إلى معرفة الموقف التي حدثت به هذه المشكلات، وسياق الأفكار التي نشأت فيه مثل هذه الأمور بغض النظر عن طرق الحل. نستطيع أن نرى الآن وفق المصادر العلمية المتوفرة لدينا أن هذه الآراء الخاصة ببنية وتكوين الطبيعة الإنسانية قد أهملت السؤال الأساسي المتعلق بكيف يمكن إثارة عناصرها أو كبتها، ومتى تضعف أو تشتد حدة هذه العناصر، وكيف تتحدد أنماطها من خلال التفاعل مع الظروف الثقافية؟ بدت الآراء المتعلقة بالطبيعة الإنسانية نتيجة إهمال هذا السؤال هي تلك الآراء التي تناسب الأهداف السياسية لمجموعة أو فئة معينة. فبينما ينظر الذين يريدون تبرير ممارسة السلطة على الآخرين والسيطرة عليهم نظرة متشائمة تجاه مكونات الطبيعة البشرية، يكتشف من يريدون التحرر من القهر الاجتماعي الصفات الواعدة في هذه العناصر المكونة للطبيعة البشرية. وهكذا نجد ميدانا لم تتم دراسته من قبل المفكرين. يتمثل في معرفة الصورة الخاصة التي يتم بها استنتاج الأفكار الخاصة بالطبيعة الإنسانية. لقد كانت هذه الأفكار التي من المفترض أن تظهر نتيجة بحث نفساني عميق مجرد انعكاسات لمقاييس عملية، رغبت فيها مجموعات مختلفة وأرادت المحافظة على وجودها. لذلك، ما بدا أنه نتاج دراسة نفسية ليس في الحقيقة إلا مجرد جانب من جوانب مذهب سياسي معين.

هكذا نعود للمبدأ الذي تم التأكيد عليه من قبل. إذ تمثلت المشكلة الأساسية والأولى في أن المسائل قد صيغت كما لو كانت مكوناته بنية الطبيعة الإنسانية منفصلة تمامًا عن طبيعة القواعد الاجتماعية والسلطة. بينما يؤكد الواقع وجود علاقة بين هذه الطبيعة والعوامل الثقافية. لقد أثار هجوم «روسو» على الفنون والعلم (والقوانين القائمة والحكومة أيضًا) غضب مفكري القرن الثامن عشر وذلك طالما أن الأشياء التي

ادعي أنها تفسد الطبيعة الإنسانية وتؤدي إلى عدم المساواة هي نفسها التي أدت إلى تقدم الجنس البشري. أكد «روسو» بصورة أو بأخرى على تعارض «الثقافة» مع «الطبيعة». نسب للطبيعة كل الصفات الحسنة والمزايا. وأكد على أن هذه الطبيعة الإنسانية تظل خيّرة بطبيعتها طالما لم يؤد فقدان حالة المساواة الأصلية إلى ظهور الظروف والعوامل التي تفسدها. تناول «كانط» وأتباعه الألمان التناقض الذي ورد في مذهب «روسو». حاولوا قلب الوضع. وفسروا التاريخ الإنسانى كله باعتباره عملية ثقافية مستمرة ترتقى خلالها الطبيعة الحيوانية للإنسان، وتتحول من الحالة الحيوانية إلى الحالة الإنسانية.

ومع ذلك، نلاحظ أن «روسو» ومعارضيه نقلوا العديد من الأفكار والعناصر التي تم اشتقاقها من الطريقة القديمة في صياغتها حين ناقشوا المشكلة فى صورتها الجديدة. بل تعقدت المسألة أكثر في الفلسفة الألمانية، بسبب ظهور فكرة «القومية» التي نشأت كنوع من رد الفعل على تجاوزات «نابليون». ظلت فكرة، أن الألمان بالرغم من هزيمتهم في الحرب مازالوا الأرقى والأفضل ثقافيًا لها قيمتها، وفكرة مؤثرة في استخدام «الثقافة» في الدعاية للقومية الألمانية. وذلك طالما أن الأفضلية والرقي الثقافي يعطي الحق لصاحبة في التحكم والسيطرة فيمن أقل ثقافة، كما يحق للإنسان السيطرة على الحيوان. كذلك لعبت الثورة الفرنسية وكتابات «روسو» دورًا أدى إلى توحيد المفكرين الألمان بين قضية «الثقافة» و«القانون» و«السلطة». باتت الحرية الفردية التي تُعد الحق الطبيعي للجنس البشري وفقًا لفكر فلاسفة الثورة نوعًا من حرية الحواس الحيوانية في الإنسان في فكر الفلاسفة الألمان. فكان هناك حاجة لفترة يتم فيها الخضوع لقانون عام، يعبر عن الماهية الروحية للإنسان حتى يمكن تحقيق الحرية الحقة والأرقى. لقد خلقت الأحداث التي حدثت في ألمانيا، بما فيها ظهور المذهب الشمولي، الطابع المميز لهذه الفكرة. ولعبت عملية توقع وجود حالة اجتماعية نهائية معينة تختلف عن حالة الحرية «الطبيعة» الأصلية وعن الأوضاع المصاحبة لها، دورًا في كل الفلسفات الاجتماعية التي تشكلت، مثل الماركسية، في ظل تأثير الثقافة الألمانية. بات هذا التوقع يشبه فكرة المجئ الثاني[1].

(١) المجئ الثاني للمسيح: The Second cmming (المترجم).

كان من المستحيل أن تأخذ هذه المشكلة صورتها الجديدة دون وجود المادة العلمية التي وفرتها الأبحاث الأنثروبولوجية. كشف التنوع الهائل للثقافات أن مشكلة علاقة الأفراد وحرياتهم بالقيمة الاجتماعية والعادات والتقاليد والقواعد قد تمت صياغتها بصورة كلية تجعلها غير قادرة على تقديم حجج علمية موضوعية. بينما يقوم العلم عن طريق الملاحظة التحليلية بتقديم التفسيرات التي يقدمها لتلك الملاحظات، وفقًا لعلاقتها ببعضها البعض، تقوم النظرية الاجتماعية على ما يسمى «بالقوى العامة» سواء التي تخص «الدوافع» الطبيعية الموروثة أو التي توصف بأنها اجتماعية.

لم يكن السبب عادة الكسل التي تصيب الأفكار كما تصيب الأفعال، وقد نصاب بالدهشة حين نجد اليوم كتّابا على دراية تامة بإجراءات العلم الطبيعي، ومع ذلك يلجأون لمجموعة من «القوى» لتفسير الظواهر الاجتماعية والإنسانية. يدركون حين يدرسون العلم الطبيعي أن كلمات مثل الكهرباء، والضوء، والحرارة الخ. عبارة عن أسماء للطريقة التى تدخل بها مجموعة معنية من الظواهر الملاحظة والمحددة مع بعضها البعض في مجموعة من العلاقات. ويعلمون تمامًا أن كل تفسير يجب أن يُصاغ بمصطلحات وعبارات موضوعية يمكن التحقق منها عن طريق التجربة وملاحظة الحوادث الفردية. ويعرفون أن الإشارة إلى الكهرباء والحرارة ليست إلا تعبيرًا مختصرًا عن مجموعة من العلاقات التي حدثت بالفعل بين المجموعة من الحوادث والوقائع. بينما، حين يتعاملون مع «الظواهر الاجتماعية» لا يترددون في تفسير الظواهر الواقعية بالإشارة إلى مجموعة من الدوافع باعتبارها «قوى» (مثل الحب والكراهية) بالرغم من أن ما يسمى بالقوى ليس إلا نوعًا من التكرار لمجموعة مجردة من الكلمات التي يتم استخدامها لتفسير الظواهر التي تحتاج للتفسير.

تُجنّب عملية صياغة العلاقات بين «الثقافة» و«الطبيعة الإنسانية» في مجموعة من المصطلحات المحددة مخاطر الوقوع في المجردات الغامضة والتعميمات. إذ تفرض هذه العملية الانتباه إلى عملية تنوع الثقافات القائمة وتنوع مكونات الطبيعة البشرية وما فيها من اختلافات تقع بين إنسان وآخر، ليس فقط في الكم وإنما في الكيف أيضا. وتتحدد

هدف البحث في معرفة الطرق التي تتفاعل بها عناصر محددة في «الطبيعة الإنسانية» مع عناصر محددة في ثقافة معينة، سواء كانت عناصر هذه الطبيعة وراثية أو مكتسبة. إذ تعد كل مظاهر الاتفاق أو الصراع بين الطبيعة الإنسانية من جهة والعادات والتقاليد والقواعد الاجتماعية من جهة أخرى نتائج لأنماط معينة من طرق هذا «التفاعل» فبينما يكون بعض الأفراد في مجتمع معين على وفاق عملي مع نظمه القائمة، يكون البعض الآخر رافضين لهذه النظم. وتختلف درجة تمردهم من حالة السخط وعدم الرضا إلى حالة الثورة العنيفة. وحين تتم ملاحظة الاختلافات الناتجة بصورة كاملة وواضحة فإن من الممكن اعتبارها المصادر الأساسية لظهور مصطلحات مثل «الراديكالية» و«المحافظة» أو «الرجعية» و«التقدمية» وغيرها من المصطلحات.

توضح هذه الواقعة التي لا تخطؤها الملاحظة السطحية عدم صحة القول الشائع بأن المشكلة ليست إلا مشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع، وكأن لهذين المصطلحين وجودًا فعّليا مستقلا. وتبين في نفس الوقت أن طرق التفاعل بين «الطبيعة الإنسانية» و«العوامل الثقافية» تعد الشيء الأساس الذي يجب فحصه. إن المشكلة تتمثل في تأكيد آثار هذه التفاعلات بين العناصر المختلفة لكائنات بشرية مختلفة من جهة، وبين عادات مختلفة وقواعد، وتقاليد، ونظم أو ما يسمى مجتمعا من جهة أخرى. لقد تحكمت فكرة زائفة وكاذبة في التعبيرات التقليدية عن المشكلة. اعتبرت نتائج مجموعة معينة للتفاعلات، حسنة كانت أو سيئة، أو كلاهما، كما لو كانت عللًا أساسية لما هو قائم أو لما قد يوجد سواء بالنسبة للفرد أو للمجتمع.

لقد بات في حكم الأمور المؤكدة أن طبقة العبيد كانت مقنعة تمامًا بحالة العبودية التي يحيون بها كما لو كان لهذه الطبقة وجود فعلي. وتأكد أيضًا الذين لم يعانوا من القهر والظلم كانوا قادة لحملات المطالبة بالمساواة والحرية. ووضح أن ما يسمى بالغرائز الاجتماعية التي دفعت الناس لتكوين العصابات الإجرامية تميزت بنفس مجموعة الولاءات التي دفعت الناس للقيام بالأنشطة التعاونية. حقيقة ليس من السهل الآن القيام بالملاحظة التحليلية للتفاعلات الفعلية لمعرفة العناصر الفاعلة في كل جانب

ومعرفة نتائجها، إلا أن الاعتراف بضرورتها يُعد الشرط الأساس لتكوين حكم صحيح وكامل للأحداث الفعلية. وتمتنع تماما عملية تقدير قيمة أي سياسة مقترحة إذا نظرنا للمشكلة كما كانت هناك قوى فردية في جانب، وقوى اجتماعية على الجانب الآخر، وأن طبيعة هذه القوى معروفة مسبقًا. يجب أن نبدأ من مجموعة مختلفة من المقدمات إذا أردنا وضع مشكلة «الحرية» في سياقها الصحيح الذي تنتمي إليه.

تُعد الأسئلة التي طرحناها في الفصل السابق حقيقية ومهمة. ليست أسئلة مجردة أو يمكن مناقشتها بصورة عامة ومجملة. وإنما أسئلة تتطلب دراسة الظروف الثقافية كالعلم والفن، والأخلاق، والدين، والتربية، والصناعة حتى يمكن معرفة أي منها يساعد على تطور المكونات الفطرية للطبيعة الإنسانية وأي منها ربكتها ويعطل عملية نموها. فإذا أردنا تحقيق حرية الأفراد يجب أن نبحث عن الظروف التي تساعد على تحقيقها. وأعتقد أن مثل هذا العمل يُعد البديهية الأولى التي قد تبين لنا الاتجاه الذي يجب أن ننظر نحوه ونتحرك تجاهه.

تُنبهنا مثل هذه البديهية إلى جانب أشياء أخرى إلى ضرورة التخلص من الأفكار التي تجعلنا نعتقد أن المبادئ الديمقراطية تحافظ على وجودها بصورة آلية أو أنها تتحقق طالما تم النص عليها فى الدستور. تؤدي مثل هذه المعتقدات إلى تحويل انتباهنا عما يدور حولنا بالفعل. تماما كما تمّكن الحيل والحركات التي يقوم بها «المشعوذ» من خداع من يقومون بمراقبته. إذ قد تكون الظروف التي تحدث في الواقع معادية لأي نوع من أنواع الحريات الديمقراطية. ويُعد من الأمور المؤسفة حقًا أن نجد أناسًا يشغلون مناصب رفيعة يعتقدون أن مجرد ملاحظة الصيغ الديمقراطية أو وجودها تعد كافية للحفاظ على تراثنا الديمقراطي. كما تنبهنا نفس «البديهة» أو المبدأ إلى أن الاعتقاد بأن العوامل التي أدت إلى ظهور الدول الشمولية لا يمكن أن تحدث في بلدنا اعتقاد خاطئ. ويستند هذا الاعتقاد على أن هذه الدول تقوم على الإلزام والقهر. فالبرغم من شيوع القهر والانحراف والمعتقلات وعمليات الإعدام والحرمان من الملكية ومن وسائل العيش فالنظم الشمولية مازالت قائمة. الأمر الذي يثبت أن هذه النظم من المستحيل أن تحافظ على وجودها إلا

إذا كانت هناك عناصر مثالية في الطبيعة البشرية تدعمها وتؤيدها. قد يقول البعض أن مثل هذا القول يُشكل تبريرًا لوجود النظم الشمولية ودفاعًا عنها. إلا أن مثل هذا القول يُعد قولًا خطيرًا، ويضع الكراهية مكان الفهم الصحيح للأمور. ولا يقدم ردًا على محاولة البحث عن الأسباب التي تدفع الناس في فترة زمنية معينة، ويتصفون بدرجة عالية من الذكاء والشرف إلى الاستسلام للظروف الشمولية. ويستطيع الاستغلال الذكي لعاطفة الكراهية تحويل اتجاها إلى موضوعات غير تلك التي كانت تتجه إليها. ويدفع إلى الاعتقاد بأننا محصنون ضد المرض طالما أننا لا نرى شرور الشمولية وظروفها تتطور في بلدنا. وإذا كانت هناك وقائع سيئة معينة تسود هذه الدول الشمولية فإنها لا تؤذي نظامنا الديمقراطي ولا يجب الاهتمام بها. والحقيقة أن مثل هذا الموقف من جانبنا يصحى نصيرتنا ولا يجعلنا نأخذ حذرنا ضد الأسباب التي قد تقلل من القيم التي نمجدها ونعتز بها. بل قد يجعلنا نتجاهل الشعاع الظاهر أمامنا مثل ظاهرة تعصبنا العرقي.

قد يكون من الصعب الحكم عن بعد على السياسات أو معرفة العوامل التي جذبت عناصر الطبيعة البشرية تجاه الشعور بالإيمان «بالنازية» أو ساعدت على تكوينه. ومع ذلك، من الممكن القول أنه بعيدًا عن عامل الخوف، وعن الرغبة في الهروب من المسئولية أو الدوافع التي تأصلت في الطبيعة البشرية خلال التربية وأكسبتها عادة الإذعان أو بعيدًا ربما عن الرغبة في الإحساس بنوع من التعويض عن الذل الذي عانت منه هذه الطبيعة في الماضي ونمو العاطفة القومية طوال قرن مضى (ليس في ألمانيا وحدها)، فإنه يمكن القول أن هناك أيضا نوعًا من الحب «للجدة» الذي أخذ في هذه الحالة الخاصة صورة الإيمان المثالي وانتشر بين الشباب الألماني. سادت رغبة شديدة بين هذا الشباب تجاه خلق نموذج جديد من المؤسسات والنظم. إذ يوجد هناك عنصر مهم من بين عناصر الطبيعة البشرية لا يتم الاهتمام به على المستويين النظري والعملي، يتمثل في الشعور كلما زادت درجة المشاركة في الأعمال البناءة.

ونستطيع ذكر مجموعة من الأسباب الأخرى بالرغم من الاعتراف بإمكانية الشك فيها وإنكار أي تأثير لها. يوجد الشعور «بالرضا» الذي يتولد من الإحساس بالوحدة

مع الآخرين. ويُعد شعورًا قابلًا لأن يصبح أكثر قوة وشدة حتى يتحول إلى نوع من الإحساس الصوفي بالانصهار مع الآخرين. وتتزايد قوة هذا الشعور بالرضا المستمد من الإحساس بالوحدة مع الآخرين، ومن تحطيم الحواجز التي تعوق هذه الوحدة معهم حتى يحدث نوع من التعويض للفترة التي حرم فيها من التعبير عن نفسه. فكلما طالت فترة الحرمان من الوحدة زادت حدة الشعور بالرضا من تحقيقها. وتثبت عملية اختفاء الشعور بالطمأنينة الذي كان الفرد الألماني يستمده من الولاءات المحلية وشعور الفرد بنفس الشعور وإن كان بدرجة أقل من الوحدة العرقية والاجتماعية، أن هناك في أعماق الطبيعة البشرية رغبة شديدة في الانصهار العاطفي. ظهر شيء من هذا القبيل في معظم البلدان التي شاركت في الحرب العالمية. جاء وقت بدت فيه الحواجز التي تفصل الأفراد عن بعضهم البعض قد اختفت. كان من المستحيل الموافقة على إلغاء الأحزاب السياسية واتحادات العمال، إلا إذا كان هناك نوع من الفراغ قد وعد النظام الجديد بملئه. حقيقة، من الصعب معرفة مدى صلة الشعور بالوحدة بالشعور بالمساواة أو تزامنه معه في بلد انتشر فيها التمييز الطبقي، إلا أن هناك أسباب قوية للاعتقاد بوجود عامل قوي أو عنصر من عناصر الطبيعة البشرية قد ساعد هذا الشعب المقهور على التغلب على الحرمان من المنافع المادية. لذلك، كان الإحساس بالمساواة الشريفة، على الأقل لفترة زمنية محدودة، يمثل نوعا من التعويض عن الشعور بالفقر وقلة الطعام، وساعات العمل الشاقة والطويلة، طالما كان المبدأ القائل بأن الإنسان لا يحيا بالخبز وحده مبدأ صحيحًا من الناحية النفسية.

ربما يبدو أن الاعتقاد في وجود دور للعوامل المثالية والفكرية أمر يتعارض مع الاضطهادات القاسية التي حدثت في التاريخ، ويشير إلى سيادة النزعة السادية والعدوانية بدلًا من الرغبة في الوحدة بصرف النظر عن الاختلاف العرق ومكان الميلاد. والواقع، تأتي الحوادث التاريخية على خلاف ذلك. إذ يبين التاريخ أن الوحدة الاجتماعية كانت تزداد حدة وقوة كلما كانت هناك بعض الجماعات المعادية الفعلية أو المزعومة التي تهدد المجتمع. وتمثل جانبًا كبيرًا من الوسائل التي يحاول بها السياسيون

البقاء في السلطة مدة أطول في نشر فكرة أن البديل يشكل خطرًا على المجتمع وقد يعرضه للغزو. كذلك، لا يشير مثل هذا الزعم أو الاقتراح أي إشارة عابرة إلى أثر الدعاية القوية المستمرة. إذ كان القصد موجهًا لتوضيح بعض الظروف التي يؤدي تفاعلها إلى الوضع الاجتماعي. كذلك، توجد مجموعة أخرى من العناصر القوية في التفاعل ترتبط بالوسائل التكنولوجية التي أنتجها العلم الحديث، وتعددت طرق تعديل آراء جموع المواطنين. وجعلت آراء الناس حين ترتبط بالوضع الاقتصادي تشبه السلع المادية. إنتاج السلع على نطاق واسع. ويوجد «تحذير» و«اقتراح» لكل من يهتمون بالأحوال الثقافية والظروف التي تساعد على المحافظة على الحرية الديمقراطية. يتمثل «التحذير» في ضرورة الانتباه لدور الدعاية التي لم تعد خاضعة للسيطرة والتوجيه المباشر من قبل الجهات الرسمية. ويعرض «الاقتراح» لضرورة الاهتمام بمشكلة الاستخدام الذكي والأمين لوسائل الاتصال كالصحافة والإذاعة لتحقيق الصالح العام.

بالرغم من أن هذا العرض السابق قد هدف للتوضيح فقط، إلا أن من الممكن النظر إليه كافتراض. إذ تخدم مثل هذه الاقتراحات وجهة النظر القائلة بأن النظام الاجتماعي لا يمكن دوامة في الوجود، إلا إذا أشبع بعض عناصر الطبيعة البشرية التي لم يتم إشباعها من قبل. من جهة أخرى، يؤدي التخلص من إشباع العناصر البالية من تلك الطبيعة أو التى فقدت أهميتها إلى الترحيب بأي شيء يبدو مختلفًا. ويعد هذا المبدأ صحيحًا حتى لو كانت العناصر التي تحصل على تعبير جديد من أسوأ عناصر الطبيعة الإنسانية كالخوف، والشك، والغيرة، والدونية، والتعقيد أو عوامل قد أوجدتها ظروف مسبقة، وبات لها الآن قنوات جديدة تحقق تعبيرها الكامل من خلالها. وتبين الملاحظة العامة لسلوك الأطفال أنه ليس هناك شيء أكثر سوءًا ومدعاة للسخط من إثارة دوافع وميول معينة لدى الأطفال ثم محاولة التحكم في ظهورها أو التعبير عنها. كما يمكن أن نلاحظ أيضا أن وجود فترة زمنية يسودها الشك وعدم الشعور بالأمان، ومصحوبة بشعور بعدم الاستقرار والقلق، يؤدي إلى الشعور بأن أي شيء جديد يكون أفضل مما هو موجود. ويكون هذا الشعور مصحوبًا برغبة عارمة في النظام وتحقيق الاستقرار

وفقًا لأي شروط. ولعل ذلك يوضح السبب الذي من أجله تتحول الثورات إلى نظم رجعية. ويوضح معنى قول «لينين» أن الثورات سلطوية وان كان السبب الذي يقصده مختلفا.

لا تعد عملية معرفة دور هذه العناصر في المحافظة على الأحوال الديمقراطية أو دور أي عنصر منها على نفس درجة الأهمية بالنسبة لمعرفة «المبدأ» الذي تشير إليه ولصلته الوثيقة بتحقيق الديمقراطية. ونستطيع القول بصورة سلبية أنه يجب علينا التخلص من تأثير الاعتقاد في وجود قوى معينة منفردة، نفسية كانت أو اجتماعية، يكون لها التأثير الجوهري. ويعني ذلك أيضا التخلص من الكراهية غير المبررة لأشياء معينة أو الأخذ بالأقوال العامة و«التعميمات» مثل القول بأن النظم الفاشية مجرد نظم تعبر عن المرحلة التي تنكمش فيها الرأسمالية طالما كانت هذه التعبيرات تعبّر عن نوع من الاحتجاج النهائي ضد حالات التحلل والتفسخ. ولا نستطيع أن نرفض سببا معينا إذ ربما يمثل جانبا من الحقيقة. كما يجب قبل كل شيء البعد عن الأسباب العامة التي تقول إن النظم الشمولية هي النظم السائدة في الدول التي يحكمها الديكتاتوريون. لابد أن نحلل الظروف السائدة عن طريق الملاحظة حتى يمكن اكتشاف التفاعلات التي تحدث. والبحث عن هذه «التفاعلات» بدلا من البحث عن «القوى». بل من الضرورى البحث أيضًا عن الظروف التي قد أمدت هذه العوامل المتفاعلة بالقوة المؤثرة التي امتلكها.

ليست هذه الدروس جديدة على الإطلاق. ولم يكن مؤسسوا الديمقراطية السياسية الأمريكية الأوائل على درجة من السذاجة حتى أنهم يطالبون بنظرية ديمقراطية مجردة، ولا ينظرون لضرورة الظروف الثقافية لنجاح صور الديمقراطية. واستطيع ملء آلاف الصفحات التي يصر فيها «توماس جيفرسون» على ضرورة وجود الصحافة الحرة، والتعليم العام. وضرورة تكوين الجماعات المحلية التي تدير أمور حياتها المعيشية بالاجتماعات والمناقشات إذا أردنا تأمين الديمقراطية السياسية. ونجده حين يعبر عن مخاوفه من فشل النظم الجمهورية في أمريكا الجنوبية بعد تخلص هذه الدول من الحكم الأسباني يكرر مثل هذه الآراء ويؤكدها.

وقد عبّر عن مخاوفه من استبدال هذه الشعوب وفقا لتراثهم الطغيان العسكري المحلي بالطغيان الأجنبي. فليس هناك أمل في تراث ملئ بالجهل، والتعصب والخرافة.. وذهب بعيدًا في إحدى المناسبات حتى أنه اقترح أن أفضل شيء يمكن أن يحدث لدول أمريكا الجنوبية أن تظل تحت حكم أسباني صوري أو اسمي، تشرف عليه مجموعة من الدول المتقدمة الجنسيات مثل فرنسا وروسيا و«هولندا»، و«الولايات المتحدة» حتى تستطيع هذه الدول أن تتعلم صيغ الحكم الذاتي وتحقق استقلالها الكامل.

لم يتمثل السبب الحقيقي الذي ظهر مؤخرًا لضعف موقف أسلافنا من الديمقراطيين في فصل مسألة الحرية عن الظروف الإيجابية التي قد تساعد على تحقيقها. وإنما في عدم قدرتهم في ذلك الوقت على الوصول بتحليلاتهم إلى مدى أبعد من ذلك. ويُعد إيمانهم بالصحافة الحرة والتعليم دليلًا على ذلك. لم يكن هناك خطأ في التأكيد على الحاجة للصحافة الحرة وللمدارس العامة لتوفير الظروف المناسبة لتحقيق الديمقراطية. وإنما تمثل عدو الصحافة الحرة في نظرهم في وجود الرقابة الحكومية على الصحف والتحكم فيها. لم يبحثوا في الأسباب غير السياسية التي قد تحد من حريتها أو العوامل الاقتصادية التي تؤثر على عملها. كما فشلوا في إدراك خطورة سيطرة الحكومة على التعليم وكيف يصبح سلاحًا في يد الحكومة المستبدة أو في معرفة أن السبب الرئيسي في التشجيع على التعليم الابتدائي في أوربا كان لزيادة القدرة العسكرية.

وتظهر عدم كفاءة التعليم بصورة عامة بغض النظر عن الانتباه لكل العناصر المكونة له في «ألمانيا» ذاتها. كانت مدارسها على درجة عالية من الكفاءة حتى أنها كانت أقل الدول في معدل الأمية. وكانت أبحاثها العلمية والمنح معروفة في أنحاء العالم المتمدين. بل لقد اعتبر أحد المربين الأمريكيين الأخذ بالنموذج الألماني في التعليم أفضل وسيلة لإصلاح نظامنا التعليمي وعلاج ضعف مؤسساتنا. ومع ذلك كانت المدارس الألمانية الابتدائية بيئة خصبة للدعاية للمذهب الشمولي، والمدارس العليا مراكز للآراء الرجعية المناهضة نظام الحكم الجمهوري الألماني.

توجد هناك بعض الأمثلة المألوفة والبسيطة التي لم يتم الانتباه إليها. فبينما يقال إن قيام أنظمة حرة في الدولة ذات الأطراف المترامية والمساحات الواسعة يُعد أمرًا مستحيلًا دون آليات، كالصحافة التي تنقل المعلومات بسرعة وتحقق تواصل الأفكار، ودون تعليم عام يحق الاستفادة من هذه الآليات، فإنه من الواضح أن مثل هذه العوامل قد خلقت مشكلات للديمقراطية بدلًا من المساعدة على تحقيقها وتقديم حل نهائي. وبغض النظر من أن الصحافة قد تهتم بالأمور التافهة أو أن تكون وسيلة للترويج للأحزاب والفرقة أو أداة لنشر مجموعة من الأفكار التي تعبر عن بعض المصالح الخفية لطبقة أو فئة (باسم الدفاع عن المصلحة العامة) فإن المنظر العام للعالم يبين أن الأفراد باتوا منشغلين بمجموعة من الحوادث الجزئية التي يتعاطفون معها وتستحوذ على أفكارهم. كان هناك اعتقاد ساد طوال القرن الماضي بأن النظام الدراسي العام محكوم بطبيعة عمله بأن يكون كما قال رواد الإصلاح الخلقي «عماد النظام الجمهوري». إلا أن المشاكل العديدة التي ظهرت في هذا النظام المدرسي كنظم الإدارة، ووضع المدرسين، والموضوعات التي يتم تدريسها والمناهج التي تدرّس، وأحوال التلاميذ، قد تم تجاهلها. ولم يتم دراسة علاقتها بالنظم الديمقراطية. وربما كان الاهتمام بمعالجة هذه المشكلات من الجوانب الفنية المختلفة السبب الرئيسي في غموض المسألة الأساسية أي صلتها بالنظم الديمقراطية.

أصبح لدى العلوم الطبيعية الآن، وبعد قرون طويلة من الكفاح وأتباع آلهة زائفة مناهج تستطيع بها تحقيق التعاون المثمر والمفيد بين الأفكار «العامة» و«الوقائع الجزئية». أما بالنسبة لوسائل وعملية فهم الأحداث الاجتماعية فإننا ما زلنا نحيا عصر ما قبل العلم. وذلك بالرغم من أن الحوادث المراد فهمها ليست إلا نتيجة لتطبيق المعرفة العلمية بصورة لم تحدث في التاريخ من قبل. مازالت حالتنا بالنسبة للمعلومات الاجتماعية وفهم الحوادث الاجتماعية، تتمثل في وجود قدر كبير من الوقائع المنفصلة التي لا نستطيع فهمها. وبالتالي من السهل تلونها ببعض المصالح الخاصة المفروضة من جهة، وكثرة التعميمات والأفكار العامة من جهة أخرى.

وتكون هذه التعميمات عامة جدًا بمعنى بعدها الكامل وانفصالها عن الحوادث والوقائع التي قد تنطبق عليها. وليست إلا مجموعة من الآراء والشعارات والصيحات العامة لبعض الفئات أو الطبقات. وتكون عادة مجرد تعبيرات عن رغبات حزبية مغلّفة بلغة عقلية منطقية أو مجرد مجموعة من الآراء التي تتعارض وتخضع لتقلبات الرأي العام. تختلف هذه التعميمات من الناحية العملية في كل شيء عن التعميمات العلمية. إذ تعبّر هذه الأخيرة عن علاقات الوقائع ببعضها بأن يتم توظيفها لضم وقائع جديدة أخرى واختبارها وفقًا للمادة التي يتم تطبيقها عليها.

فإذا ما بينت نظرة سريعة لإحدى المقالات الصحفية المعنى المقصود بوضع مجموعة من الآراء العامة غير المحققة في صورة مجموعة من المبادئ العامة التي تعبر عن حكم رزين فإن موضوعات أعمدة الأخبار توضح المعنى المقصود لمجموعة من الوقائع المختلفة غير المترابطة. ويعد معنى الفكرة الشعبية لكلمة مثير أو حسي كما ترد في الصحف اليومية أكثر وضوحًا من معنى كلمة الإحساسات في كتب علم النفس التي تعالج مثل هذه الموضوعات. فتكون الحوادث مثيرة حتى أنها من شدة تأثيرها تولد تاثيرًا قويًا على المشاعر الإنسانية دون ضرورة ربطتها بالحوادث الأخرى التي قد تكون سببًا لها. إن تستند على مشاعر الأشخاص الذين يفضلون الأشياء في حالتها الأولى. وتعد أخبار الجرائم والقتل وقصص الحب من هذا النوع بعد إضافة بعض التفضيلات المصطنعة التي تزيد من القدرة على فهم الموضوع. فالقول إن استجابة معينة استجابة عقلية وليست حسية، وفقا للدرجة التي تستمد أهميتها من علاقتها بالأشياء الأخرى يُعد قولا معبرًا عن الحقيقة. فتعنى الاستجابة العقلية إدراك العلاقات بين شيء معين ومجموعة من الأشياء الأخرى.

أدى تعلم القراءة والكتابة في ظل الظروف الحالية إلى زيادة رغبة العديد من الناس في معرفة الأخبار التي تثير المشاعر اللحظية التي لا تنتهي بانتهاء الباعث على إثارتها وإنما بانتهاء صلتها بالجهاز العصبي أو بوظائف المخ. إذن لا تكون البواعث وعناصر الإثارة مرتبة حتى يتم إدراكها. كذلك نلاحظ أن عادة إصدار الأحكام دائما ما تضعف

بسبب التعود على المثيرات الخارجية، إذ من المحتمل أنها تولد لدى قوى الطبيعة الإنسانية إحساسًا بعدم خطورة النتائج، ولا يتم الاهتمام بإصدار الأحكام.

لقد زادت الأجهزة الحديثة التي ظهرت نتيجة تطبيق الاكتشافات العلمية من عدد الحوادث الجزئية وتنوعها أو من «مجموعة الأخبار» التي تؤثر على الحواس والمشاعر والانفعالات المرتبطة بها. أصبحت وسائل الاتصال مثل التلغراف، والتلفون والراديو تنقل الحوادث التي تحدث في أنحاء العالم المختلفة. وتُعد معظمها من نوع الحوادث التي لا يستطيع من يستمعون إليها أن يفعلوا شيئا غير التأثر العاطفي بها والمشاركة الوجدانية، بسبب عدم وجود علاقة بينهما أو وجود نوع من الترتيب أو التنظيم. لا يكون ممكنا إعادة إنتاج الموقف تغيب الاستجابة الشخصية. ونستطيع القول قبل أن نشفق كثيرًا على أحوال سكان الريف قبل اختراع وسائل نقل المعلومات أنهم كانوا يعرفون الأشياء التي تؤثر على حياتهم أكثر ربما من معرفة سكان المدينة عن أسباب أحوالهم. لم يكن لدى سكان الريف العديد من المعلومات المنفصلة عن بعضها وإنما كانوا مرغمين على معرفة الظروف التي تؤثر على أحوالهم ومعيشتهم وفهمها. إن العوامل والمؤثرات التي تؤثر على أفعال الأفراد وسلوكهم من الصعب معرفتها في أيامنا. لقد أصبحنا نحيا تحت رحمة الأحداث غير المتوقعة والمفاجأة.

ليس من الصعب إدراك أثر هذه الاعتبارات على الأحوال الثقافية المؤثرة على «الحرية» وصيانتها أو ارتباطها مباشرة بفكرة الديمقراطية التي قدمها لنا مؤسسو حكومتنا الجمهورية وصورة مبسطة. إذ قد تصورا أشخاصًا يعملون بجرأة وإقدام، ولديهم المعلومات التي تؤثر مباشرة على أعمالهم وأفعالهم بالرغم من قلتها. بينما هم في الحقيقة مصدر هذه المعلومات ويتحكمون بها. وكانت أحكامهم تدور حول أشياء تقع في نطاق حياتهم واتصالاتهم وفرت وسائل الاتصال الحديثة مثل التلغراف والراديو المعلومات أمام الإنسان العادي وأمدته بقدر كبير منها. وقد يكون من الحمق أن ننكر أن ذلك قد أدى إلى وجود عدد كبير من العقول السطحية ومن أصحاب الأحكام المتسرعة.

مع ذلك، وبغض النظر عن توفيرها للسبل المتعددة التي تمكن طرق الدعاية المنظمة من إثارة المشاعر دون إثارة الفكر، فإن هناك العديد من المعلومات التي تنقلها لا تستدعي الحكم عليها أو الاستجابة لها. ولا يستطيع الإنسان إصدار الأحكام عليها بسبب تشتت المواد التي يحاول الحكم عليها. أصبح إنسان اليوم محاطًا بقدر هائل من البضائع الثقافية الجاهزة الصنع كما أصبح محاطًا بالأطعمة المعلبة جاهزة الإعداد، وبالآلات والأجهزة الجديد التي لم يشارك فيها. لم يعد يساهم في إنتاج السلع المادية أو الفكرية كما ساهم أسلافه الذين كان يعرفون كل شيء عن حياتهم بالرغم من معرفتهم القليل مما يحدث في العالم الخارجي البعيد عنهم.

تُعد مجالس الإدارة كافية لإدارة الشئون المحلية كبناء المدارس والطرق وإدارة المدارس وشئون الضرائب من الأمور المحلية. وتعتبر مثل هذه المشاركة في الحكم الذاتي المحلي على درجة كبيرة من الأهمية، وإعداد جيد للمشاركة في الحكم الذاتي على نطاق أوسع. ومع ذلك، وبالرغم من أن بناء أشياء كالمدارس والطرق في ظل الأوضاع الحالية تتعدى أهميتها نطاق الحي الذي أنشأت فيه، وتعد المشاركة في اجتماعات المدينة من الأشياء المثيرة للروح الوطنية، إلا أن كل ذلك لا يمكن أن يمد المواطن بالمعلومات التي تمكنه من تكوين أحكام صحيحة على الأحوال المحلية التى باتت تتأثر الآن بالأحوال العالمية عامة. كما لا تعد عملية تعلم القراءة و الكتابة بديلا عن «الطباع» التي سبق أن كونها المرء عن طريق الخبرات المباشرة من التربية. لقد خلق الفراغ الذي ظهر بسبب نقص الخبرات الشخصية نوعًا من التخبط والتشوش. ونتج من كثرة الحوادث المنفصلة سلوكًا مكتسبا أقرب إلى رد الفعل أو الاستجابة للدعاية المنظمة التي تؤكد على مجموعة من المعتقدات القليلة نسبيا وتكررها بصفة دائمة. وتؤكد من خلالها على أنها حقائق أساسية للرفاهية الاجتماعية الوطنية. باختصار شديد، يجب أن نضع في اعتبارنا أنماط السلوك التي ظهرت في الطبيعة الإنسانية نتيجة التطور الهائل في وسائل الاتصال والأجهزة والأدوات إذا كان لنا أن نعى تمامًا القدرة الحالية للدعاية المنظمة.

يسهل إدراك أثر كثرة الوقائع المنفصلة والمختلفة التي تؤثر بشكل مستمر على الإنسان العادي. ويكون إدراكها أكثر وضوحًا من إدراك تأثير التعميمات العامة التي لم يتم تأييدها بالوقائع الملاحظة على عملية تأويل أو تفسير الحوادث العملية. إذ يؤدي إلى التسليم بالحوادث بدلا من إعمال الفكر النقدي فيها؛ ويكمن السبب الرئيسي في عدم تقدير تأثير هذه التعميمات أو المبادئ في تجسّدها لدى من يؤمنون بها في مجموعة من العادات، الأمر الذي يجعلهم لا يشعرون بوجودها. وإذا ما أدركوا وجودها فإنهم ينظرون لها باعتبارها حقائق واضحة بذاتها تخص الفهم العام. تشكل العادات الراسخة طبيعة ثانية. وتتصف بالحتمية التي تتصف بها حركة الكواكب الثابتة. ليست المبادئ أو المعايير التي تتم صياغتها في عبارات، ويتم تداولها فترة زمنية طويلة إلا تعبيرات وصيغ «لأشياء» لا يدرك أصحابها أنهم يحيون بها دون وعي. وحين يقوم الناس الدين يحيون في ظروف مختلفة، بتشكيل عادات مختلفة وفق مجموعة من المبادئ المختلفة، فإنه دائما ما يتم رفضها. وذلك بدعوى أن هذه المبادئ تشكل مصدرًا للتأثير الضار الذي قد يجلبه الأعداء الأجانب لنظمنا.

تتصف الآراء بأنها من أكثر الأمور الإنسانية سطحية وصلابة في نفس الوقت. ويعود الفرق بين هذه الآراء أو تلك وفقًا لصلتها بالعادات التي تتم ممارستها دون وعي أو انفصالها عنها. كذلك يكون للعادات اللفظية تأثير قوي. وقد يستمر الناس في قبول صيغ عديدة بعد أن أصبحت مجرد صيغ لغوية فقط. كذلك يكون للتعبيرات الشفاهية أثر عملي يؤدي إلى خلافات عقلية ووجدانية. وإن كان ذلك لا يُعد نوعًا من النفاق إلا أن هذا الوضع يخلق نوعًا من عدم الأمانة والخداع، وعدم اتساق الأفعال مع الأفكار[1]. ويبدو ذلك واضحا في تلك الحالات الذي يقتنع الفرد فيها بأقواله ولا يدرك تناقضها مع أفعاله أي لا يعي التناقص بين القول والفعل. لقد اتسعت هوة الخلاف في أيامنا حين صاحب التغير الكبير في الأحداث والأمور العملية تباطؤ ثقافي في تشكيل الصياغات اللفظية. ازداد قدر النفاق والازدواجية. وقام الذين خدعوا أنفسهم بخداع

(١) يمكن وصف هذه الحالة بازدواجية القول والفعل. (المترجم).

الآخرين. ويعد من أكثر الظواهر الإنسانية إثارة للحيرة، حالة الأشخاص الذين يفعلون أشياء بنية حسنة يثبت البرهان المنطقي بسهولة شديدة تناقضها مع هذه النية الحسنة التي دفعت للقيام بها.

تعد هذه الأنواع من الخداع والنفاق أكثر انتشارًا من أنواع النفاق المتعمد وأكثر ضررًا. وتنتشر مثل هذه الأنواع على نطاق واسع، حين يكون التغير السريع في البيئة مصحوبا بتغير في سلوك الإنسان استجابة له. وتتغير العادات العملية والسلوكية، دون تعديل أو ضبط للسلوك الأخلاقي أو الشعور الوجداني الكامن لدى الأفراد والذي قد تشكل في فترة زمنية سابقة، وفقًا للتغير الذي حدث في البيئة في ذلك الوقت. يظهر هذا التخلف الثقافي واضحًا في العصر الحاضر. زاد معدل التغير في الأحوال المعيشية بسرعة لم تعهدها البشرية من قبل حتى قدّر حجم التغيرات التي حدثت في القرن الماضي بأنه يوازي حجم كل التغيرات التي حدثت في كل تاريخ البشرية. كان معدل التغيرات سريعًا حتى بات من المستحيل من الناحية العملية أن تتواءم العادات والتقاليد معها. لم يحدث ذلك لعدد قليل من الأفراد و إنما شمل العديد من الناس والشعوب التي استجابت للتغيرات التي حدثت في أحوال معيشتهم بأفعال ليس لها صلة باستجاباتهم اللفظية المألوفة. وبالتالي جاءت هذه العبارات مشبعة بعواطف تم التعبير عنها بالكلمات وليس بالأفعال.

لا يمكن أن يوجد تقدير كاف للآثار التي تخلّفها الثقافة على العناصر المكونة «للحرية»، ولا تأخذ في اعتبارها الاختلافات الأخلاقية والدينية التي توجد بين الأفراد أو التي توجد داخل طبيعتنا بوصفنا بشرًا. ولا يمكن خلق ديمقراطية حقيقية بنجاح من حيث النظرية أو التطبيق العملي إلا إذا خلقنا نوعًا من التكامل الأخلاقي والثقافي بين الظروف الحالية المختلفة. وتُعد الانقسامات والفروق بين أنماط السلوك المرتبطة وجدانيًا بالماضي، والعادات التي ظهرت في الوجود بسبب ضرورة التعامل مع الظروف الحاضرة، السبب الرئيسي في أن معظم الذين يعلنون ولائهم للديمقراطية، لا يفكرون أو يعملون وفقًا للمطالب الأخلاقية لمثل هذا الاعتراف أو الولاء. يؤدي مثل هذا الانقسام

إلى انهيار الظروف البيئية التي تقوم عليها الديمقراطية الحقيقية، سواء حدث بين رجال الأعمال أو الموظفين أو المتعلمين أو الساسة. لا يأتي التهديد الحقيقي لنظامنا الديمقراطي من وجود الدول الشمولية الأجنبية. إنما من وجود مجموعة الظروف والأحوال والصفات في سلوكنا الشخصي وفي مؤسساتنا وأنظمتنا تشبه تلك التي حققت الغلبة والسيطرة للسلطة الخارجية، والنظام، والاعتماد على القيادة في الدول الأجنبية. فميدان المعركة موجود هنا أيضا، داخل نفوسنا وفي مؤسساتنا ونظمنا.

opeikandl.com